عامة فعلى الولاة تطهير الطريق لكنه واجب على الاحاد فيما لا ضرر فيه الا لعذر فلو كان له كلب عقور على باب داره يؤذي الناس فيجب منعه وان كان لا يؤذي الا بتحجير الطريق كان لمكن الاحتراز منه لم يمنع منه وكان تضييق الطريق بسبب ذراعه يمنع منه بل يمنع صاحبه ان يبنا على الطريق او يقعد قعودا يضيق الطريق فكلبه اولى بالمنع

منكرات الحمامات

فمن ذلك الصور التي تكون على باب الحمام او داخل الحمام فذلك منكر يجب ازالته على من دخل الحمام او راى الصور ان قدر عليها وان كان الموضع مرتفعا لا ينال بيده فلا يجوز له الدخول الا بضرورة فليعدل الى حمام اخر فان مشاهدة المنكر غير جائزة ويمكنه ان يتوسوس وجوهها بحيث يسطل به تصويرها والامنع من تصوير الاشجار وسائر الشوس سوى صور الحيوانات ومنها كشف العورات والنظر اليها ومن جملتها كشفها لمدلك التخذ وما تحت السرة وتحيية الوسخ بل من حملها او كان اليد تحت الازار فان مس عورة الغير حرام كالنظر اليه ومنها الاتكاء على الوجه بين يدي المدلك لتقصير الاعجاز والاتكاء فهذا مكروه وان كان مع حائل ولكن لا يكون محظورا اذا لم تتحرك من حركة الشهوة وكذلك كشف العورة للحجام والفصاد الذي من الفواحش فان المرأة لا يجوز لها كشف العورة للرجال ومنها غمس اليد والاواني النجسة في المياه القليلة وغسل الازار النجس والطاهر النجس في الحوض وماؤه قليل فانه ينجس لتأثير الاعلى مذهب مالك رضي الله عنه فلا يجوز الانكار فيه على المالكية ويجوز على الحنفية والشافعية وان اجمع مالكي وشافعي في الحمام فليس لهما نهي المالكي عن ذلك الا بطريق المناصحة واللطف وهو ان يقول له انا محتاج الى ان تغسل يدك اولا ثم تغمسها في الماء واما انت فستغني عن ابداي ولتوفر الطهارة على هذا وما يجري مجراه فان مكان الاجتهاد لا يمكن الحسبة فيها بالنهي ومنها ان يكون في مداخل بيوت الحمامات ومجاري مياهها حجارة ملساء مزلقة يزلق بها الخارجون فهذا منكر يجب قلعه وازالته ويتكرر على الحمامي اهماله فانه يعرض الى المسقطة ويؤدي المسقطة الى انكسار عضو او الخلاعة وكذلك السدر والصابون المزلق على ارض الحمام منكر ومن جعل لمدلكه خرقة يتزلق به انسان فانكسر عضو من اعضائه وكان ذلك في موضع لا يظهر فيه غير الاجير فالضمان يرد من الذي تركه وبين الحمامي الذي على الحمامي تطهير الحمام والوجه ان يحمل على كل واحد منهما في اليوم الذي هو له فان عادة تطهير الحمام كل يوم معتاد والرجوع في مراقبات

اعادة

اعادة الى عادات الناس فليصير هذا وامثاله مما سوى ما ذكرناه في كتاب الطهارة فان طول بإعادته ذكرنا

منكرات المباني

فمن ذلك فرش الحرير للرجال فهو حرام وكذلك تحجير البحور في صحن الدار وغيره وكذلك الشرب منها واستعمال ما آلوره فيها او ممارسته منها وكذلك تعليق الستور عليها الصور ومنها سماع الاوتار وسماع الغناء ومنها اجتماع النساء على السطح للنظر الى الرجال منها كان في الرجال شبان تخاف الفتنة منهم فكل ذلك محظور منكر يجب تغييره ومن عجز عن تغييره لزمه الخروج ولم يجز له الجلوس ولا رخصة الجلوس في مشاهدة المنكرات واما الصور على الصارف والوسائد المزوقة فليس منكرا وكذا على الاطباق والقصاع الا اذا اتخذ منها على شكل الصور فانه قد يكون بعض رؤوس المجاسم على شكل طاير فذلك حرام يجب كسر مقدار الصورة منه حتى لم يبقى لها شكل الصورة وقد حكي ان احمد بن حنبل رحمه الله خرج عن الضيافة بسببها ومهما كانا الطعام حراما او كان الموضع مغصوبا او كانت الثياب المزوقة حراما فهو من جملة المنكرات فان كان فيها من شرب الخمر وحده فلا يجوز الحضور اذ لا يجوز حضور مجالس الشرب وان كان مع ترك الشرب والا يجوز مجالسة الفاسق في حالة مباشرته للفسق واما النظر في مجالسته بعد ذلك وانه هل يجب بغضه في الله ومقاطعته كما ذكرناه في باب البغض والحب في الله ولذلك ان كان فيهم من يلبس الحرير اذا قام الذهب فهو فاسق به لا يجوز الجلوس معه من غير ضرورة فان كان الثوب على صبي غير بالغ فهذا في محل النظر والصحيح انه ذلك منكر ويجب نزعه عنه وان كان صبيا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم هذا حرام على ذكور امتي وكما يجب منع البنين من شرب الخمر لا لكونه مكلفا ولكن لانه يأنس به واذا بلغ عسر عليه الصبر عنه فلذلك شهوة التزين بالحرير يغلب عليها اذا اعتادته فيكون ذلك بدرا للفساد يبدو في صغره فتثبت منه شجرة من الشهوة راسية يعسر قلعها بعيد البلوغ اما الجص الذي لا تمييز فيه فمعفو عنه للتحريم في حقه فلا عذر لاحد في حقه واعلم انه عندنا كالحرير والمخيوط في معنى الصلاة الا ان الجص بالذهب والحرير للنساء من غير اسراف لا بأس برخصة في تشييد اذ ذاك الصبيعة للحل بتعلق حق الله تعالى فانه قد خرج مسلم وفقيه وجب للمعاش فلا يجوز الا لحاجة مهمة كالقصد الى منه والخان والتزين بالكتابة